المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/02/2015

◆ لاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحراء (موغيريني)

18-02-2015

أكدت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني أن الاتحاد الأوروبي يرحب بتعزيز فرعي (لجنتي) المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة.

وأبرزت السيدة موغيريني، في جواب مكتوب صدر اليوم الثلاثاء باسم المفوضية الأوروبية ردا على سؤال نائب أوروبي، أن المغرب والاتحاد يفعلان برنامجا للتعاون الثنائي من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ويدعم المكاتب المحلية للمجلس في الصحراء.

وسيخول البرنامج، الموقع في 2013 بقيمة 2,9 مليون أورو، حسب الاتحاد الأوروبي، تعزيز القدرة المؤسساتية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية، بما فيها العيون والداخلة، فضلا عن كفاءاتها المهنية في مجال مراقبة وضعية حقوق الإنسان.

وأضافت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن الاتحاد يدعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لقضية الصحراء ويتابع عن كثب تطور هذا النزاع المستمر منذ عدة سنوات.

وذكرت أن الاتحاد الأوروبي كان أعرب عن انشغاله بشأن طول أمد نزاع الصحراء وتداعياته على الأمن وحقوق الإنسان (في مخيمات تندوف) والتعاون في المنطقة.

الخبر يهم ملف الصحراء الغربية – كوركاس-

http://www.corcas.com/Default.aspx?tabid=869&ctl=Details&mid=1819&ItemID=19996

فاعلات يرسمن صورة المرأة المغربية في ظلِّ حكومة بنكيران

بدأ النقاش هادئًا، قبل أن تكتنفه حدة في الكلام بين مدافعة عن الحكومة في تعاطيها مع قضايا المرأة، وبين من رأت أن السلطة التنفيذية لم تقم بما يلزم اتجاه نصف المجتمع، فقد أشارت الأولى إلى ضرورة رؤية الجانب المليء من الكأس، بينما اعتبرت الثانية أن بنكيران يسيء إلى المرأة، ويستمد الخطاب الخاص بقضاياها من الجانب المتخلّف للمجتمع.

هذا اللقاء الذي احتضنه ظهر اليوم **الأربعاء رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للكتاب والنشر في دورته الـ21**، حول موضوع "حقوق النساء وتتبع السياسات العمومية"، لمحت من خلاله بثينة قروي، عضوة منتدى الزهراء للمرأة المغربية، إلى أن بعض الجمعيات النسائية تلعب أدوارًا سياسية من خلال نهجها أسلوب المعارضة الحزبية، وذلك في تفاعلٍ منها مع الانتقادات الموجهة للحكومة في هذا الجانب.

وزادت المتحدثة باسم هذا التنظيم المقرّب من حزب العدالة والتنمية أن الأسباب التي تحول بين وصول النساء إلى المناصب النافذة تعود أساسًا إلى معطيات ذاتية خاصة بهنّ أكثر منه حرصاً حكوميا على تجاهلن، مشيرة إلى أن الدستور لا يشدّد على المناصفة في حد ذاتها، بل فقط على السعي إليها، وذلك لأن المشرّع الدستوري كان واعيًا بحجم الإكراهات التي ستواجه السلطة التنفيذية في تحقيق المناصفة بالشكل التام، على حد تعبيرها.

حديث قروي أتى ردًا على تصريحات فوزية العسولي، عن فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، إذ قالت هذه الأخيرة إن رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، يعبّر عن ثقافة مناهضة للمساواة بتشكيكه في دور المجتمع المدني، وبحديثه عن المساواة كمستورد غربي لا حاجة للمغرب به، مشيرة إلى أن خطاب بنكيران "نكوصي وغير واضح، وأنه يخاطب بأسلوب شعبوي الجانب المتخلّف في المجتمع المغربي".

وزادت العسولي في معرض انتقاداتها للحكومة، أن كل السياسات العمومية تثبت تدهورًا في وضعية النساء، ومن ذلك:" ارتفاع نسبة الأمية والبطالة في صفوفهن، ارتفاع نسبة عدم التمدرس، التدهور المستمر للخدمات الصحية.."، مستنتجة أن الحكومة لا تطبق مقتضيات الدستور، ممّا يحكم على المغرب بـ"مزيد من التخلّف"، وأن انتقادات الحقوقيات للحكومة تجد سببًا في ضرب بعض أعضائها لمبادئ الحركة النسائية.

هذا اللقاء عرف تواجد سعيدة إدريسي، عن الجمعية المغربية لحقوق النساء، التي وجهت بدورها انتقادات للحكومة خاصة فيما يتعلّق بالبطء في تطبيق العديد من المشاريع الخاصة بتحسين أوضاع المرأة المغربية، وكذلك فيما يتعلّق بغياب رؤية فيما يتعلّق بالدعم المادي لهذه المشاريع، فضلًا عن ما أسمته غياب قوانين في بعض الجزئيات، ومن ذلك التشريع الخاص بحماية المرأة من العنف.

وكان النقاش قد انصبّ في البداية على تثمين جهود الحركة النسائية منذ عقود طويلة ونضالاتها من أجل تحقيق مكتسبات كثيرة، منها "نجاح خطة إدماج المرأة في التنمية رغم معارضة المحافظين، وذلك عندما التقى النضال النسائي بإرادة ملكية شجعها محيط دولي كان يدفع إلى مزيد من تحقيق المساواة بين النساء والرجال"، حسب فوزية العسولي. في وقت عادت فيه قروي إلى مدونة الأسرة وتعديل قانون الجنسية والخطة الحكومية للمساواة و"إنجازات الحكومة الحالية في هذا الجانب، كإصدار مشروع قانون خاص بدعم الأرامل".

http://www.hespress.com/societe/255580.html

البيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة انعكست إيجابا على الممارسة المهنية (تقرير)

و.م.ع | 18.02.2015 | 14h30

شارك 0 غرّد 0 Like 0 +1 0 أضف تعليق (0)

الرباط 18 فبراير 2015 (ومع) سجل التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة بالمغرب برسم سنة 2014 أن البيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة انعكست إيجابا على الممارسة المهنية.

وأوضح التقرير، الذي قدمه وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي، خلال لقاء تواصلي، اليوم الاربعاء بالرباط، أنه تم خلال السنة المنصرمة ، في إطار تعزيز المقتضيات القانونية لضمان حرية التعبير، تتبع المسار التشريعي وفق مقاربة تشاركية مع المهنيين من أجل إقرار مدونة للصحافة حديثة وعصرية. واستعرض المقتضيات القانونية لضمان حرية التعبير والتي لخصها في استكمال إعداد مدونة النشر والصحافة، وتعزيز ضمانات الحرية في ممارسة حرية الصحافة، وتقوية دور القضاء في حماية هذه الحرية، وتعزيز حرية الصحافة الالكترونية، وإرساء المجلس الوطني للصحافة ، وتشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية وتحديد الحقوق والحريات بالنسبة للصحفي وإقرار الحماية القضائية لسرية المصادر وتأكيد إلزام الدولة بحماية الصحفيين من الاعتداء وتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحرية الصحافة.

كما تميزت 2014 بحسب التقرير، بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحرية الصحافة، وخاصة من خلال تفعيل التزام المغرب بتعزيز حرية الصحافة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والانفتاح على المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة، مبرزا أنه تم التنصيص في مشروع قانون الصحافة على إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا القذف ، والتنصيص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر في مشروع مدونة الصحافة والنشر. كما ذكر التقرير بمصادقة مجلس الحكومة في 31 يوليوز 2014 على مشروع قانون رقم 13-31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي يأتي في إطار تنزيل أحكام الفصل 27 من الدستور الذي يضمن الحق في الحصول على المعلومات كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وكذا في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ولاسيما المادة 19 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما أقر مشروع قانون الصحافة والنشر حق الصحفي في الحصول على المعلومات مع التأكيد على الجزاء في حالة رفض تسليم المعلومة للصحفي. ومن أجل تيسير الولوج إلى المعلومة العمومية، كشف التقرير أن العدد الإجمالي للمواقع الالكترونية بلغ 498 موقعا لقطاعات حكومية، حيث تتوفر كل القطاعات الوزارية بدون استثناء على مواقع على الأنترنت، في حين تتوفر 63,08 بالمائة من المؤسسات العمومية ككل و90,84 بالمائة من المؤسسات العمومية الكبرى على مواقع إلكترونية. وخلص التقرير إلى أن العدد الإجمالي للخدمات الإلكترونية المتوفرة على هذه المواقع يبلغ 932 خدمة، من ضمنها 388 خدمة على الخط، و509 استمارة أو نموذج للتحميل، و35 مركز اتصال.

وفي إطار تعزيز حرية الولوج إلى الانترنت تم إلى حدود شهر يناير 2015، إيداع 113 تصريح يهم مجموعة من المواقع الإلكترونية الإخبارية المحدثة بمختلف جهات المملكة.

وفيما يتعلق بحماية سرية مصادر الصحفيين، تم التنصيص في مشروع مدونة الصحافة والنشر على سرية المصادر في إطار احترام لمقتضيات الدستور ولقانون الحصول على المعلومات. كما لم تسجل في سنة 2014 أية حالة لمطالبة الصحفي بالكشف عن مصادر خبره، كما تم استثناء المغرب من قائمة الحكومات التي طلبت من "تويتر" و"غوغل" و"فيسبوك" الحصول على معلومات تخص مستعملي هذه الشبكات.

http://www.menara.ma/ar/2015/02/18/1570874-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%B3%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1.html

التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة بالمغرب 2014

المغرب يتميز بتنوع بنيات الملكية في قطاع الاعلام وعدم الاحتكار

سجل التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة برسم سنة 2014 أن المغرب يتميز بتنوع بنيات الملكية في قطاع الإعلام وعدم الاحتكار.

وأوضح التقرير الذي قدمه السيد مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة اوم الأربعاء بالرباط أن هذه السنة شهدت تحول قناة (ميدي 1 تي في) لتصبح قناة خاصة بعد توقيعها لدفتر التحملات الخاصة بها مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

وأضاف أنه لأجل تعزيز نجاعة النموذج الاقتصادي في قطاع الإعلام، شهدت سنة 2014 الشروع في أجرأة عقد البرنامج الجديد المتعلق بدعم وتأهيل المقاولة الصحفية برسم 2013-2017، كما شهدت ارتفاع عدد الجرائد الجهوية والمحلية ذات السحب الضعيف المستفيدة من الدعم.

وبحسب التقرير بلغ عدد الصحف الجهوية المستفيدة من الدعم 18 منبرا جهويا خلال سنة 2014، مقابل 15 منبرا جهويا استفاد خلال سنة 2013 و11 منبرا خلال سنة 2012 مشيرا إلى أنه من ضمن الصحف المستفيدة من الدعم هناك 6 جرائد أسبوعية و7 جرائد شهرية و5 جرائد نصف شهرية.

ويعرف المشهد الإعلامي المغربي تنوعا للوسائط، حيث يشمل شركات وطنية للاتصال السمعي البصري، قنوات إذاعية خاصة، وعناوين وطنية ورقية وإلكترونية.

ويتكون القطاع التلفزي العمومي من 10 قنوات تلفزية، 4 قنوات وطنية و5 قنوات موضوعاتية وقناة جهوية. كما يضم المشهد قناة ميدي 1 تيفي كقناة تلفزية خاصة.

وبخصوص المشهد الإذاعي فيتكون من 4 إذاعات وطنية، وإذاعة موضوعاتية، بالإضافة إلى 11 إذاعة جهوية، و19 إذاعة خاصة في حين يتكون الإعلام المكتوب من 488 عنوان وطني من ضمنها 346 بالعربية و5 عناوين تهتم بالشؤون الأمازيغية و93 بالفرنسية و 32 عنوانا باللغتين العربية والفرنسية و12 عنوانا بلغات أخرى.

ويضم المشهد الاعلامي 171 جريدة جهوية منها 148 ناطقة باللغة العربية، و4 خاصة بالشؤون الأمازيغية، و4 ناطقة باللغة الفرنسية، و10 باللغتين العربية والفرنسية.

وفي مجال الصحافة الإلكترونية هناك أزيد من 500 موقع إلكتروني إخباري في حين يتميز المشهد الإعلامي في المغرب بتنوع عرض وكالة المغرب العربي للأنباء.

وسجل التقرير أن حجم المنتوج السنوي لوكالة المغرب العربي للأنباء بلغ 109 ألف و 712 قصاصة سنة 2014 موزعة على العلاقات الخارجية ب 13 ر 23 في المائة والمجال الاقتصادي والمالي ب 27 ر17 في المائة وأنشطة المجتمع المدني 58 ر11 في المائة والانشطة الجهوية 76 ر 10 في المائة والانشطة الحكومية 44 ر10 في المائة والانشطة الثقافية 46 ر 7 في المائة والخبر الرياضي 73 ر 6 في المائة والمتفرقات واخبار أخرى 5 في المائة ونشاط الاحزاب السياسية ب 30 ر 3 في المائة.

وابرز أنه تم تنويع العرض ورفع إنتاجية الوكالة إذ بلغ عدد منتوجات سنة 2014 ما مجموعه 140 الف ألف منتوج حيث عملت خدمة (ماب تي في) على إنتاج ما مجموعه 2690 فيديو تم وضعها رهن الاشارة في قناة اليوتوب للوكالة. وبالموازاة مع ذلك بلغ عدد كبسولات خدمة (ماب أوديو) التي تم إنتاجها 5310 مادة سمعية كما سجلت (ماب فوتو) نشر 1999 صورة بالإضافة الى إصدار 7 دفاتر تضمن تغطية للأنشطة الملكية والاميرية ومجموعة من المواضيع التي تهم الاحداث والتظاهرات الوطنية والدولية.

واضاف ان الوكالة اطلقت سنة 2014 خدمة إخبارية جديدة للرسائل القصيرة باللغة العربية تضع رهن إشارة زبنائها الاخبار ذات الطابع السياسي والاقتصادي والرياضي.

وسجل التقرير أنه تم سنة 2014 الانتهاء من عقد البرنامج الخاص بالوكالة للفترة 2015 - 2018 والذي سيتيح التوفر على رؤية مستقبلية لاحتياجاتها وسيمكنها من ربح الرهانات المطروحة عليها وطنيا ودوليا ومن الانخراط في استثمار التحولات التكنولوجية الحديثة وتوفير خدمة ذات جودة عالية وإنجاز نظام أساسي للعاملين وكذا ضمان انخراط الجميع في المسار الاصلاحي للمؤسسة.

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-2014/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

من جهة أخرى، أشار التقرير إلى أن نسبة مشاهدة قنوات الشركات الوطنية للإعلام السمعي البصري عرفت ارتفاعا في وقت الذروة حيث بلغت 4ر 51 في المائة بحسب نتائج مؤسسة "ماروك متري" عن آخر أسبوع من شهر أكتوبر 2014، في حين بلغت 47 في المائة عن نفس الفترة من سنة 2013.

وأبرز أنه تم سنة 2014 تعزيز الحضور الوطني والدولي للوكالة لتبلغ الى 34 مكتبا موزعا على 12 جهة على المستوى الوطني و62 تمثيلية موزعة على أربعة أقطاب رئيسية وهي قطب العالم العربي بالقاهرة وقطب أوروبا الشرقية بفارسوفيا وقطب الدول الاسكندنافية بكوبنهاغن وقطب إفريقيا الاستوائية ببريتوريا.

وقال إن 11 مليون مغربي يشاهدون القناة الأولى في اليوم الواحد وما يقارب 5 مليون مغربي يشاهدها في وقت الذروة، فيما 6 ر3 مليون مغربي يشاهد الأخبار على القناة الأولى.

أما بالنسبة للقناة الثانية فقد اكتسبت –حسب التقرير– 5 نقاط إضافية فيما يهم نسب المشاهدة المحققة ما بين شتنبر 2013 وشتنبر 2014 حيث انتقلت من 25 في المائة إلى 30 في المائة.

كما شهدت سنة 2014 ارتفاع عدد المشتركين في حظيرة الإنترنت حيث بلغ 97 ر9 مليون مشترك مقابل 77 ر5 مليون مشترك سنة 2013، مسجلا بذلك نسبة نفاذ تبلغ 30 في المائة ونمو سنوي يقدر ب 6 ر72 في المائة.

وخلال سنة 2014 تمت المصادقة على المخطط الوطني 2014-2015 للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي تنفيذا لالتزامات المغرب الدولية ، كما عرفت سنة 2014 التحضير لإطلاق الحملة الإعلامية والتواصلية حول التلفزة الرقمية الأرضية.

وشهدت سنة 2014 تطورا فيما يخص التعددية في الإعلام السمعي البصري العمومي، حسب تقارير الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري برسم الستة أشهر الأولى من سنة 2014، بخصوص مجموع البرامج بحيث بلغت نسبة مداخلات أحزاب الأغلبية 24 ر 30 في المائة وأحزاب المعارضة 41 ر34 في المائة مقابل 78 ر 33 في المائة لأحزاب الأغلبية و84 ر 31 في المائة لأحزاب المعارضة عن نفس الفترة برسم سنة 2013، وهو ما يعني إحراز تقدم لحضور أحزاب المعارضة على حساب أحزاب الأغلبية ما بين سنتي 2013 و2014، وهو ما يساهم في الحفاظ على التعددية والتنوع بجميع أشكاله.

ومن نتائج تفعيل دفاتر التحملات – يضيف التقرير– توسيع العرض الإخباري بالقنوات الوطنية، حيث تم تخصيص 460 ساعة لبث 2568 مادة إخبارية جديدة بالقناة الثانية و95 بالمائة من المواد التي تم بثها لأول مرة من الشبكة المرجعية بالقناة الثانية من إنتاج وطني و89 بالمائة من هذا الإنتاج الوطني هي من إنتاج داخلي. كما يسجل امتداد فترة العرض الإخباري لأكثر من ساعتين في وقت الذروة، وارتفاع عدد البرامج الحوارية.

سنة 2014 شهدت تعزيز المغرب لتموقعه على صعيد التصنيف الدولي بخصوص حرية الصحافة

قال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي، اوم الأربعاء بالرباط، إن سنة 2014 شهدت تعزيز المغرب لتموقعه على صعيد التصنيف الدولي بخصوص حرية الصحافة، مبرزا أن هذا التقدم يظهر جليا اعتمادا على التصنيفات الدولية المتضمنة في تقارير المنظمات المهتمة بالصحافة والإعلام على الصعيد العالمي.

وأوضح السيد الخلفي، خلال تقديمه للتقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة برسم سنة 2014 ، أن هذا الأمر انعكس ايجابيا من خلال مقارنة رقمية بين مؤشرات 2014 مع حالة 2013، مقرا مع ذلك بوجود تحديات ورهانات تستدعي مواصلة دينامية الاصلاحات بمقاربة جماعية تشاركية بغية تعزيز صورة المغرب ونموذجه الريادي على المستويين الاقليمي والدولي.

وبعد أن ذكر بأن المغرب يعد رائدا في مجال حرية الصحافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، شدد الوزير على أنه خلال السنة المنصرمة لم يتم تسجيل أي منع بسبب سياسي أو فكري حيث اقتصرت حالات المنع المعدودة على الإساءة للدين الإسلامي ونشر الصور الإباحية، واستندت بالأساس إلى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بمراقبة تشويه صورة الأديان.

وأبرز السيد الخلفي أن المغرب لم يقدم خلال السنة المنصرمة أي طلب للكشف عن سرية معلومات أو هوية مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك أو تويتر وغيرها) لدى المشرفين على هذه المواقع، لافتا في ذات السياق أنه لم تسجل خلال ذات السنة أية مطالبة لصحفي بالكشف عن مصادره الخاصة.

وسجل تراجع حالات الاعتداء على الصحفيين أثناء مزاولة عملهم معربا مع ذلك أن الحالات المعزولة المسجلة تشكل مصدر قلق يتعين العمل مستقبلا على وضع حد نهائي له.

وفي سياق التفاعل مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحرية الصحافة، يضيف الوزير، تم السعي إلى تفعيل الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والترويكا الأوربية برسم الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في 2012، والمساهمة في إعداد التقرير المرحلي بنفس الموضوع الذي قدم سنة 2014، وإعمال مقتضيات العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكافة أحكام الاتفاقيات الفئوية الأخرى ذات الصلة بقطاع الإعلام والاتصال وحرية التعبير.

وقال إن التقرير يستند على مختلف المؤشرات المتعلقة بحرية الصحافة والموزعة بحسب أربعة محاور، اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، في تقريرها حول "التوجهات العالمية في مجال حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام" الصادر سنة 2014، وهي الحرية والتعددية والاستقلالية والحماية.

وهكذا تمت صياغة هذا التقرير وفق أربعة محاور كبرى، يتطرق المحور الأول لمؤشرات القياس للبيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة وانعكاسها على الممارسة، وتتناول أساسا المقتضيات الدستورية والإطار القانوني الضامن لحرية الصحافة، ثم مدى المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحرية الصحافة، إضافة إلى المقتضيات المتعلقة بالإطار القانوني الذي يضمن حق الصحفيين في الحصول على المعلومات، وكذلك حرية الولوج إلى الإعلام والإنترنيت، ثم المقتضيات القانونية التي تضمن حماية سرية مصادر الصحفي، إضافة إلى مدى الانفتاح على الإعلام الأجنبي.

أما المحور الثاني المتعلق بالتعددية، فيرصد أساسا مدى تنوع وسائل وقنوات تصريف المعلومات، وغياب احتكار هذه الوسائل من طرف فئات محدودة ومدى استقلاليتها، ذلك أن من شأن تعزيز التعددية في وسائل الإعلام، حسب مؤشرات التقييم الذي تتبناه اليونسكو، خلق التنافسية بين مختلف وسائل الإعلام والرقي بنسب المتابعة وبالمحتوى وبدرجة التأثير على المتلقي، وكذا تعزيز المحتوى التعددي والمتنوع، والتعبير عن مختلف تيارات الفكر والرأي داخل المجتمع، وضمان حضور كل الفئات الاجتماعية والمجالات في وسائل الإعلام.

وبالنسبة للمحور الثالث المتعلق بالاستقلالية، فيرتبط بمدى ضمان استقلالية وسائل الإعلام والصحفيين عن الدولة وعن المصالح حتى يتسنى لهم لعب دورهم الرقابي. كما يتضمن هذا المحور مدى توفر شروط المهنية والنزاهة التحريرية وتوفر شروط ملائمة للعمل والحق في العمل النقابي في قطاع الإعلام ومدى ترافع الهيئات المهنية لفائدة حرية الصحافة، ومدى إرساء آليات الضبط والتقنين والتنظيم الذاتي للمهنة، بالإضافة إلى استقلالية الإعلام السمعي البصري العمومي.

وبخصوص المحور الرابع والمرتبط بالحماية، فيتضمن مؤشرات لقياس مدى توفير الحماية للصحفيين ضمانا لحرية الصحافة مع الحرص على عدم إفلات مرتكبي الاعتداءات ضدهم من العقاب، وضمان السلامة الجسدية للصحفيين والحماية القضائية لهم، بالإضافة إلى رصد حالات محتملة للجوء صحفيين إلى المنفى لتجنب القمع أو مصادرة التجهيزات الخاصة بوسائل الإعلام.

وقد خصص محور إضافي يتضمن مؤشرات لقياس مدى حضور المرأة في وسائل الإعلام، وكذا التدابير التي تضمن حرية ولوجها إلى مراكز القرار في وسائل الإعلام، وكذا السياسات العمومية الخاصة بتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي في الإعلام.

البيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة انعكست إيجابا على الممارسة المهنية

سجل التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة بالمغرب برسم سنة 2014 أن البيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة انعكست إيجابا على الممارسة المهنية.

وأوضح التقرير، الذي قدمه وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي، خلال لقاء تواصلي، يوم الاربعاء بالرباط، أنه تم خلال السنة المنصرمة ، في إطار تعزيز المقتضيات القانونية لضمان حرية التعبير، تتبع المسار التشريعي وفق مقاربة تشاركية مع المهنيين من أجل إقرار مدونة للصحافة حديثة وعصرية.

واستعرض المقتضيات القانونية لضمان حرية التعبير والتي لخصها في استكمال إعداد مدونة النشر والصحافة، وتعزيز ضمانات الحرية في ممارسة حرية الصحافة، وتقوية دور القضاء في حماية هذه الحرية، وتعزيز حرية الصحافة الالكترونية، وإرساء المجلس الوطني للصحافة ، وتشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية وتحديد الحقوق والحريات بالنسبة للصحفي وإقرار الحماية القضائية لسرية المصادر وتأكيد إلزام الدولة بحماية الصحفيين من الاعتداء وتعزيز **دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحرية الصحافة.**

كما تميزت 2014 بحسب التقرير، بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحرية الصحافة، وخاصة من خلال تفعيل التزام المغرب بتعزيز حرية الصحافة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والانفتاح على المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة، مبرزا أنه تم التنصيص في مشروع قانون الصحافة على إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا القذف ، والتنصيص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر في مشروع مدونة الصحافة والنشر.

كما ذكر التقرير بمصادقة مجلس الحكومة في 31 يوليوز 2014 على مشروع قانون رقم 13-31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي يأتي في إطار تنزيل أحكام الفصل 27 من الدستور الذي يضمن الحق في الحصول على المعلومات كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وكذا في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ولاسيما المادة 19 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما أقر مشروع قانون الصحافة والنشر حق الصحفي في الحصول على المعلومات مع التأكيد على الجزاء في حالة رفض تسليم المعلومة للصحفي.

ومن أجل تيسير الولوج إلى المعلومة العمومية، كشف التقرير أن العدد الإجمالي للمواقع الالكترونية بلغ 498 موقعا لقطاعات حكومية، حيث تتوفر كل القطاعات الوزارية بدون استثناء على مواقع على الأنترنت، في حين تتوفر 63,08 بالمائة من المؤسسات العمومية ككل و90,84 بالمائة من المؤسسات العمومية الكبرى على مواقع إلكترونية.

وخلص التقرير إلى أن العدد الإجمالي للخدمات الإلكترونية المتوفرة على هذه المواقع يبلغ 932 خدمة، من ضمنها 388 خدمة على الخط، و509 استمارة أو نموذج للتحميل، و35 مركز اتصال.

وفي إطار تعزيز حرية الولوج إلى الانترنت تم إلى حدود شهر يناير 2015، إيداع 113 تصريح يهم مجموعة من المواقع الإلكترونية الإخبارية المحدثة بمختلف جهات المملكة.

وفيما يتعلق بحماية سرية مصادر الصحفيين، تم التنصيص في مشروع مدونة الصحافة والنشر على سرية المصادر في إطار احترام لمقتضيات الدستور ولقانون الحصول على المعلومات.

كما لم تسجل في سنة 2014 أية حالة لمطالبة الصحفي بالكشف عن مصادر خبره، كما تم استثناء المغرب من قائمة الحكومات التي طلبت من "تويتر" و"غوغل" و"فيسبوك" الحصول على معلومات تخص مستعملي هذه الشبكات.

وتعزيزا لسياسة الانفتاح على الإعلام الأجنبي وباعتبار المغرب بلدا منفتحا لا يضع قيودا على حرية تنقل الصحفيين والمراسلين الأجانب، تم سنة 2014 اعتماد 99 صحفيا، يتوزعون على 23 جنسية، يمثلون 57 مؤسسة إعلامية أجنبية. كما شهدت سنة 2014 تنامي عدد الصحف والدوريات الأجنبية الموزعة بالمغرب، حيث سجلت سنة 2014 توزيع حوالي 20 مليون نسخة ل Ü2172عنوان صحفي أجنبي.

وبخصوص، حالات عدم السماح بتوزيع مطبوعات أجنبية داخل التراب الوطني، فقد تعلقت أساسا بنشر صور إباحية تشكل خطرا على القاصرين في حال عرضها، أو بصور تمس برموز الأديان، وذلك استنادا للقوانين الجاري بها العمل بالمملكة وكذا لالتزامات المغرب الدولية خاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 65/224 الخاص بمناهضة ازدراء الأديان.

وقد تمت صياغة هذا التقرير وفق أربعة محاور كبرى، يتطرق المحور الأول لمؤشرات القياس للبيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة وانعكاسها على الممارسة، وتتناول أساسا المقتضيات الدستورية والإطار القانوني الضامن لحرية الصحافة، ثم مدى المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحرية الصحافة، إضافة إلى المقتضيات المتعلقة بالإطار القانوني الذي يضمن حق الصحفيين في الحصول على المعلومات، وكذلك حرية الولوج إلى الإعلام والإنترنيت، ثم المقتضيات القانونية التي تضمن حماية سرية مصادر الصحفي، إضافة إلى مدى الانفتاح على الإعلام الأجنبي.

أما المحور الثاني المتعلق بالتعددية، فيرصد أساسا مدى تنوع وسائل وقنوات تصريف المعلومات، وغياب احتكار هذه الوسائل من طرف فئات محدودة ومدى استقلاليتها، ذلك أن من شأن تعزيز التعددية في وسائل الإعلام، حسب مؤشرات التقييم الذي تتبناه اليونسكو، خلق التنافسية بين مختلف وسائل الإعلام والرقي بنسب المتابعة وبالمحتوى وبدرجة التأثير على المتلقي، وكذا تعزيز المحتوى التعددي والمتنوع، والتعبير عن مختلف تيارات الفكر والرأي داخل المجتمع، وضمان حضور كل الفئات الاجتماعية والمجالات في وسائل الإعلام.

وبالنسبة للمحور الثالث المتعلق بالاستقلالية، فيرتبط بمدى ضمان استقلالية وسائل الإعلام والصحفيين عن الدولة وعن المصالح حتى يتسنى لهم لعب دورهم الرقابي. كما يتضمن هذا المحور مدى توفر شروط المهنية والنزاهة التحريرية وتوفر شروط ملائمة للعمل والحق في العمل النقابي في قطاع الإعلام ومدى ترافع الهيئات المهنية لفائدة حرية الصحافة، ومدى إرساء آليات الضبط والتقنين والتنظيم الذاتي للمهنة، بالإضافة إلى استقلالية الإعلام السمعي البصري العمومي.

وبخصوص المحور الرابع والمرتبط بالحماية، فيتضمن مؤشرات لقياس مدى توفير الحماية للصحفيين ضمانا لحرية الصحافة مع الحرص على عدم إفلات مرتكبي الاعتداءات ضدهم من العقاب، وضمان السلامة الجسدية للصحفيين والحماية القضائية لهم، بالإضافة إلى رصد حالات محتملة للجوء صحفيين إلى المنفى لتجنب القمع أو مصادرة التجهيزات الخاصة بوسائل الإعلام.

وقد خصص محور إضافي يتضمن مؤشرات لقياس مدى حضور المرأة في وسائل الإعلام، وكذا التدابير التي تضمن حرية ولوجها إلى مراكز القرار في وسائل الإعلام، وكذا السياسات العمومية الخاصة بتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي في الإعلام.

مذكرة اليزمي لحماية الصحافيين والمتظاهرين

اليوم 24

الأربعاء 18-02-2015 21:50

تابعني

مواضيع سابقة

- "ساكادو" أمام بوابة سفارة المغرب ب..
- جريدة فرنسية تمتدح المغربي بلهندة

تكبير الخط | تصغير الخط | أطبع المقال

صادق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في دورته الأخيرة التي انعقدت الأسبوع الماضي، على مذكرة تهم مراجعة ظهير 1958 حول التجمعات العمومية، يوصي فيها بمقتضيات تقيّد يد السلطة وتُشرك القضاء الإداري في تنظيمها.

وفيما ينتظر أن ينشر المجلس مذكرته بعد تضمينها خلاصات النقاش الذي عرفته الدورة، اكتفت مصادر من المجلس بالقول إن المذكرة تدعو إلى «تبسيط مساطر التصريح بالاجتماعات العمومية، وتعزيز دور السلطات العمومية في تسهيل وحماية الاجتماعات السلمية، وكذا دور القاضي الإداري وتيسير التفاوض والوساطة، وتقييد استعمال القوة بشروط محددة، فضلا عن ضمان سلامة مهنيي الإعلام خلال المظاهرات السلمية، وتشجيع إعادة النظر في طبيعة العقوبات المترتبة على مخالفة مقتضيات الظهير».

http://www.alyaoum24.com/265910.html

بنخلدون تقدم مقاربة العدالة والتنمية لقضايا المساواة والمناصفة

15h21 18.02.2015 - أخر تحديث 15h21 18.02.2015

شارك للفضلة 3 ترجمة

سعيد معتبي
Mail
للزيد

قدمت سمية بنخلدون، خلال اللقاء الذي احتضنه رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان مساء يوم الثلاثاء 17 فبراير 2015 في إطار فعاليات الدورة 12 لفعاليات المعرض الدولي للكتاب، رؤية حزب العدالة والتنمية لقضايا المساواة والمناصفة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

وأكدت رئيسة لجنة المناصفة وتكافؤ الفرص أن العدالة والتنمية في تفعيله لمفهوم المناصفة على أرض الواقع، ينطلق من مرتكزات المرجعية الإسلامية الجامعة التي تنص على مبادئ العدل والمساواة والتوازن والتكامل والإنصاف والمناصفة، وكذا المرجعية الدستورية في الفصل 19 والفصل 30 وفي المادة 461 .

وأشارت بنخلدون إلى أن هذه المرتكزات يعمل بها الحزب واقعا ويتابعها على مستوى السياسات العمومية. وأضافت القيادية في العدالة والتنمية أن الحزب منذ تأسيسه تبنى منهج العمل المشترك بغية إعطاء فرص للنساء للوجود بشكل أكبر في مختلف هيئاته. وتمكن من تحقيق تمثيلية نسائية وازنة ما يفوق 40 بالمائة من المنتخبات بالمجلس الوطني للحزب، وهي أكبر نسبة على مستوى الأحزاب السياسية.

واعتبرت الوزيرة سمية بن خلدون أن العدالة والتنمية كان من أوائل الأحزاب التي أسست لجنة ل "المناصفة وتكافؤ الفرص"، وخول لها صلاحيات كبرى حيث أن مهامها تتوجه نحو تتبع السياسات العمومية ورصد الاختلالات ومجال انعكاسها على واقع المرأة والمناصفة. وأظهرت بنخلدون أن هناك تمثيلية وازنة لنساء الحزب بمجلس النواب، و تتحملن المسؤولية بعضوية مكتب البرلمان ومختلف اللجان.

من جهة أخرى، أوضحت القيادية في حزب العدالة والتنمية، أن أهم المداخل الأساسية التي يمكن من خلالها تطوير البنى الفكرية والتصورية والممارسة الواقعية لمفهوم المناصفة منها هو المدخل الإعلامي، مطالبة الأحزاب بضرورة إعطاء المكانة اللائقة للمرأة في صفوفها، وكذا بالتمثيلية النسائية على مستوى الهيئات المنتخبة. كما نبهت عضو الأمانة العامة للحزب، إلى أهمية المدخل الثقافي الذي يتطلب عملا دؤوبا على عدة مستويات. كما شددت الوزيرة على ضرورة وجود آليات مصاحبة ومواكبة لإعمال مبدأ المناصفة، ومنها إعمال تدابير أسرية مساعدة على وجود المرأة في كافة المجالات.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A8%D9%86%D8%AE%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/

Des intellectuels marocains réagissent au "Je suis Charlie"

«Ce qui nous somme», un ouvrage collectif rassemblant les écrits de penseurs et écrivains qui se sont mobilisés contre l'amalgame et l'obscurantisme

La maison d'édition «La Croisée des Chemins» vient de publier «Ce qui nous somme», un ouvrage rassemblant «les réactions à chaud» de plusieurs grandes voix intellectuelles marocaines aux attentats du 7 janvier et à la manifestation du 11 janvier 2015 à Paris.

En effet, ladite maison d'édition a réuni ces intellectuels marocains afin d'émettre une réflexion autour d'un Maroc pluriel qui combat, sous toutes leurs formes, autant l'amalgame que l'obscurantisme et qui s'oppose fermement à l'extrémisme, au fanatisme, tout en s'insurgeant contre la calomnie actuelle envers l'islam. Il s'agit des auteurs qui, en très peu de temps, se sont mobilisés, exprimant des opinions, des revendications et des visions tout aussi diverses les unes que les autres, tels Tahar Ben Jelloun, Abdesselam Aboudrar, Driss El Yazami, Abdelhamid Jmahri, Valérie Morales-Attias, André Azoulay, Ahmed Ghayet, Mohamed Sassi, ou encore Mohamed Tozy.

«Cet ouvrage collectif met en exergue la nécessité cruciale d'un vivre-ensemble, unissant nations, confessions religieuses et idéaux. Les auteurs ont prouvé que les mots, les écrits sont les meilleures armes pour défendre une position, quelle qu'elle soit», indique un communiqué des Editions «La Croisée des Chemins», qui ont été la première maison d'édition marocaine à répondre aux événements qui se sont déroulés en France. «Ayant une dimension universelle, Ce qui nous somme s'adresse à la fois à la France, à l'Occident mais également au monde arabe», ajoute la même source.

Ce livre sera, par ailleurs, présenté au Salon international de l'édition et du livre de Casablanca (SIEL), qui se poursuit jusqu'au 22 courant, sur différents stands tels que celui du CNDH, du CCME, du ministère de la Culture et de l'Institut français, ainsi qu'en Europe, à l'occasion des Salons de Paris et de Genève.

D'autre part, le livre «Immigration marocaine en Espagne: Portraits», publié par le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), a également été présenté, lundi dernier, dans le cadre de la participation du CCME au SIEL. L'ouvrage, édité en partenariat avec le site d'informations Hespress, est consacré aux parcours de Marocains immigrés en Espagne qui se sont illustrés dans plusieurs domaines, notamment les arts plastiques, la biologie, le journalisme et le droit.

Il retrace ainsi le chemin de compétences marocaines appartenant au monde, mais qui restent attachées au pays des ancêtres qu'est le Maroc. Ces compétences qui ont donné l'exemple de persévérance et d'abnégation pour agir efficacement dans différents domaines dans les pays d'accueil, sans toutefois couper le lien profond les unissant au Maroc. Parmi ces visages, l'ouvrage met la lumière sur le parcours de l'artiste peintre, Ahmed Ben Yessef qui a intégré, depuis 1967, l'Ecole supérieur des arts de Séville, et qui malgré son long parcours en Espagne, est toujours resté attaché à son pays et à sa ville natale, Tétouan. Le livre présente également un autre parcours distingué, celui de Hassan Belarbi, qui s'est illustré dans le domaine de la chimie, devenant au fil des ans une référence mondiale très convoitée par les plus grandes institutions mondiales de recherche dans ce domaine.

Les 29 auteurs

Abdesselam Aboudrar
Kebir M. Ammi
Bouthaïna Azami
André Azoulay
Abdellah Baïda
Tahar Ben Jelloun
Ali Benmakhlouf
Jalil Bennani
Lamia Berrada-Berca
Driss C. Jaydane
Farid El Asri
Driss El Yazami
Mohammed Ennaji
Melanie Frerichs-Cigli
Ahmed Ghayet
Nouzha Guessous
Mouna Hachim
Adil Jazouli
Abdelhamid Jmahri
Rachid Khaless
Driss Ksikes
Asma Lamrabet
Anouar Majid
Valérie Morales-Attias
Hassan Rachik
Abdallah Saaf
Mohamed Sassi
Mohamed Tozy
Bahaa Trabelsi

Hicham Houdaïfa: «La précarité tord les femmes»

A l'occasion de la sortie de son premier livre, Dos de femmes, dos de mulets. Les oubliées du Maroc profond , Hicham Houdaïfa se confie à Telquel.ma sur son engagement face à la souffrance des femmes principalement en milieu rural.

Sorti le 10 février, Dos de femmes, dos de mulets. Les oubliées du Maroc profond est le premier livre du journaliste Hicham Houdaïfa, ancien du Journal Hebdo. Aujourd'hui journaliste freelance, il a créé en 2012 la maison d'édition En toutes lettres avec Kenza Sefrioui, également ancienne journaliste au Journal Hebdo.

Sous la forme d'un recueil de reportages et investigations, Dos de femmes, dos de mulets. Les oubliées du Maroc profond raconte le quotidien souvent très dur des femmes marocaines, principalement dans les villages et zones rurales. L'ouvrage fera l'objet d'une lecture dimanche 22 février au stand du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) au Salon international de l'édition et du livre.

Telquel.ma : Pourquoi avoir écrit sur les femmes ?

Hicham Houdaïfa : Le sujet s'est imposé de lui-même. En vingt ans de journalisme, j'ai beaucoup travaillé sur la condition féminine que ce soit dans les milieux ruraux ou dans les périphéries des grandes villes. Le degré de précarité de ces femmes-là m'a toujours touché, ému. La sortie de ce livre coïncidait également avec le lancement de la collection « Enquête » dans les éditions En toutes lettres dont je suis l'un des fondateurs. On s'est dit que ça serait intéressant que le premier livre de la collection porte sur ces femmes. C'est un recueil de huit reportages et d'enquêtes que j'ai moi-même réalisés entre fin septembre 2014 et début janvier 2015. Les sujets sont actuels, ils traitent de l'état de fragilité et de précarité des femmes.

Qui sont-elles ?

Ce sont souvent des mères célibataires. Il y a une fragilité double : elles sont déjà très mal payées, logent dans des conditions difficiles et sont en plus victimes d'exploitation sexuelle où « tout le monde se sert ». Si elles refusent, elles sont renvoyées. Ainsi, l'un des reportages sur un petit village, Mibladen, situé à 10 km de Midelt, dévoile le quotidien des femmes travaillant chaque jour à extraire du plomb du fond de la roche. Le village possédait une mine officiellement fermée depuis 1975. Les hommes qui ont repris le travail pour essayer de s'en sortir financièrement avec le plomb qui restait sont tombés malades. Aujourd'hui, ils ne s'en occupent plus ; à la place, ce sont les femmes qui ont été désignées pour extraire le plomb de ces galeries. Une situation de précarité qu'on retrouve chez les femmes qui font la cueillette de clémentines dans les champs agricoles à Berkane, dans l'Oriental. Exploitées sexuellement par leurs supérieurs, elles ne peuvent cependant rien faire sous peine d'être renvoyées.

http://telquel.ma/2015/02/19/hicham-houdaifa-precarite-tord-femmes_1434960

Lire aussi : L'Insaf alerte sur le sort des mères célibataires

On retrouve cette même exploitation avec les barmaids de Casablanca, mères célibataires, qui souvent ne viennent pas de Casablanca. Elles ne sont pas déclarées à la CNSS et sont harcelées sexuellement par leur employeur. C'est d'ailleurs le seul reportage dans le livre, avec l'enquête sur la traite des Marocaines dans les pays du Golfe, où l'on retrouve des femmes vivant en milieu urbain. La précarité qui existe parfois dans les périphéries des villes (bidonvilles) est encore plus forte que la précarité des milieux ruraux.

Comment avez-vous recueilli ces propos ? Avez-été confronté à des réticences ?

Ce genre de reportage peut être difficile pour un journaliste qui n'a jamais travaillé sur ce sujet-là. Or j'ai passé de nombreuses années sur ce registre. J'étais journaliste au Journal Hebdomadaire et je faisais beaucoup d'enquêtes et de reportages à l'époque. Je travaille beaucoup avec les sections locales de l'AMDH et avec les associations féministes comme la fondation Ytto et l'ADFM (Association démocratique des femmes du Maroc). C'est grâce à cette expérience que j'ai pu tisser un lien de confiance avec ces femmes.

J'ai fait mon premier reportage dans un village à côté d'Imilchil où les femmes ont été victimes d'une répression sévère en 1973. Une milice armée avait tenté de faire une révolution à la Che Guevara. Le pouvoir à l'époque avait alors puni collectivement le village. Ce reportage était très difficile car d'autres journalistes étaient partis dans la bourgade avant moi et avaient laissé une très mauvaise impression de la presse. Il a fallu que je parte là-bas une première fois pour parler aux gens, faire intervenir l'AMDH pour pouvoir recueillir leur confiance.

Une fois le contact établi, elles se rendent compte que l'on n'est pas là pour écrire des papiers sur elles comme on écrirait sur des animaux dans des zoos. On va au-delà du cliché. On donne à lire ces voix oubliées aux Marocains et au pouvoir public.

D'où vient le titre « Dos de femme, dos de mulet » ?

Cela n'a rien à voir avec les femmes mules de Melilia. Il vient d'une expression en arabe que j'ai beaucoup entendu lors de mes reportages dans l'Atlas, « Dhar lmra, dhar lbghel ». Elle illustre l'image de ces femmes courbées qui m'est resté dans la tête. La précarité nous tord. On le voit chez les barmaids de Casablanca, chez les petites filles mariées traditionnellement qui sont courbées à 14 ans avec leur bébé, chez les travailleuses de la mine de plomb, dans les champs…

Quel est le reportage qui vous a le plus marqué ?

Ces témoignages m'ont rendu malade, je ne m'y suis jamais habitué. Ces femmes cueilleuses de Berkane qui sont exploités sexuellement en silence entre le marteau du mari et l'enclume du travail qu'elle pourrait perdre à tout moment m'ont beaucoup touché. Ces femmes violées en 1973 dans ce village près d'Imilchil, qui répètent qu'elles n'ont pas besoin de réparations, qu'elles attendent le jour du jugement pour regarder

leur bourreaux dans les yeux et crier vengeance. Les filles qui te disent que leur vie est finie à 20 ans mais qui veulent que leur fille aille à l'école. J'ai recueilli des témoignages d'enseignantes dans les écoles rurales qui ont fait face à des menaces de suicide chez les filles quand on veut les marier à 12, 13 ou 14 ans. L'AMDH par exemple a dû aller dans un village reculé voir un père de famille pour lui demander de ne pas marier sa fille au bord du suicide. Ils ont réussi, mais sur combien de cas ?

Comment ces femmes arrivent-elle à une telle soumission ?

Mes reportages sont très impersonnels, je reste journaliste avant tout. Dans mon modeste travail, j'ai diagnostiqué deux grands problèmes dans ce pays par rapport aux femmes en situation de précarité. La première, c'est la scolarité des petites files. L'État affirme que de plus en plus de filles sont scolarisées, alors que moi je vois le contraire. Il y a un nombre important de filles qui ne vont pas à l'école dans les villages ruraux. Or une fille qui ne va pas à l'école, c'est une fille que l'on va marier prématurément ou envoyer comme bonne dans la ville car c'est une bouche de plus à nourrir. Les garçons travaillent soit dans les champs, soit dans les ateliers des grandes villes. On ne peut pas encourager les parents à envoyer leurs filles dans les écoles rurales quand celles-ci n'ont même pas de sanitaires et sont souvent à plus de 10km des villages ce qui implique un danger pour s'y rendre.

La deuxième chose concerne l'arsenal juridique de ce pays. Les mariages de mineurs et coutumiers (traditionnels) ne sont pas formellement interdits par la Moudawana. La proportion des mariages qui impliquent une mineure est de 11% des mariages prononcés, soit 33 000 mariages par an. Il est également temps de revoir le Code pénal, machiste, qui a pour objectif la moralité et non pas la dignité de ses citoyens. Une femme qui se fait violer doit apporter la preuve de son viol. Pareil pour le harcèlement sexuel dans le milieu professionnel. C'est grave !

Lire aussi : Enquête-témoignages. Viol, brisons la loi du silence

J'ai fait un reportage sur la violence envers la femme. J'ai eu accès à plusieurs centres d'écoute un peu partout dans le Maroc. J'ai pu remarquer qu'une femme indépendante économiquement peut dire non à une violence subie. A l'inverse, lorsque celle-ci ne peut subvenir toute seule à ses besoins , elle devient plus fragile.

À qui s'adresse votre livre ?

J'ai voulu dévoiler une réalité à l'opinion publique. À travers cette collection, j'aimerais interpeller les journalistes d'investigation pour les inciter à inclure leurs travaux dans les prochains livres, sachant que chaque ouvrage contient une dizaine de reportages et d'enquête. C'est très important d'avoir d'autres plumes. La collection est destinée aux journalistes. Elle ne vivra que si elle est alimentée par ceux-ci. Pour la suite, notre but est de sortir deux livres par an sur des sujets qui seraient oubliés ou qui auraient besoin d'être fouillés.

Pourquoi avoir traité ce sujet dans un format littéraire ?

Le format du journal peut amener à la frustration de ne pas pouvoir aller au bout de son enquête. La volonté de faire le tour d'une thématique est irréalisable dans le format papier. Par contre, le livre permet d'analyser un Maroc différent de celui exposé dans les journaux classiques. On se positionne en tant que complément à la presse. C'est une volonté d'imposer l'enquête journalistique comme genre littéraire comme en France ou aux États-Unis. Et pourtant je n'ai pas pu tout traiter : je n'ai pas parlé de la traite interne des bonnes qui est très importante, je n'ai pas parlé non plus des femmes mules qui transportent les marchandises de Melilia au Maroc.

Comment a été accueilli votre recueil, présenté au Salon international du livre ?

Il a très bien été accueilli par la communauté des journalistes, ce qui été très important pour moi. Lors de la présentation, j'avais avec moi la présidente de la fondation Ytto, Najat Ikhich, qui milite contre le mariage coutumier depuis des années. C'était aussi le but de cette lecture, de faire connaître des personnes de la société civile qui sont en contact quotidien avec la réalité.

L'UE réaffirme son satisfecit du rôle du CNDH au Sahara Occidental

L'Union européenne (UE) affiche à nouveau, un satisfecit du renforcement des mécanismes de contrôle des droits de l'Homme au Maroc et particulièrement au Sahara occidental.

La satisfaction de l'UE a été réitérée par la voix de son chef de la diplomatie, Federica Mogherini qui dans une réponse à la question d'un eurodéputé sur les droits de l'Homme au Sahara marocain, s'est félicitée du renforcement du rôle des antennes régionales du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), à Laâyoune et Dakhla.

A la question d'un eurodéputé sur la situation des droits de l'Homme au Sahara Occidental, la haute représentante de l'UE pour les Affaires étrangères et la Politique de sécurité a fait état de la volonté du royaume de consolider les mécanismes institutionnels visant à respecter et faire respecter les droits humains au nord et au sud du pays.

Dans sa réponse écrite, publiée mardi, au nom de la Commission européenne, Federica Mogherini a rappelé à ce propos, l'existence entre le Maroc et l'UE, d'un programme de coopération bilatérale portant sur la protection et la promotion des droits de l'Homme, et sur le soutien aux actions du CNDH et de ses deux antennes au Sahara Occidental.

Signé en 2013, ce programme doté d'un budget de 2,9 millions d'euros, permettra, selon l'UE, de renforcer la capacité institutionnelle du CNDH et de ses antennes régionales y compris à Laâyoune et Dakhla ainsi que leurs compétences professionnelles en matière de surveillance de la situation des droits de l'Homme.

Les clarifications de la diplomatie européenne sont apportées en réponse aux vaines tentatives du lobby pro-Polisario et pro-algériens au sein du Parlement européen à Strasbourg, de faire prévaloir les revendications des séparatistes appelant à l'élargissement du mandat de la MINURSO au contrôle des droits de l'Homme, des revendications qui ont été déjà rejetées par le Conseil de Sécurité de l'ONU.

D'ailleurs Morgherini a rappelé au passage, les préoccupations de l'UE face aux conséquences du vieux conflit du Sahara Occidental, pour la sécurité et la coopération régionale ainsi que pour les droits de l'Homme et les conditions de vie dans les camps de Tindouf en Algérie.

L'UE qui suit de près l'évolution de ce conflit, a-t-elle ajouté, continue à soutenir les efforts des Nations Unies pour parvenir à une solution politique juste et durable.

http://droits-humains.org/794-lue-reaffirme-son-satisfecit-du-role-du-cndh-au-sahara-occidental.html

Liberté de la presse: pas de menace, les médias marocains sont libres

Maroc - Le rapport annuel sur la liberté de la presse au titre de l'année 2014 a relevé qu'aucun cas d'ingérence du pouvoir exécutif en matière de liberté des médias n'a été enregistré au Maroc en 2014.

Les cahiers de charges des opérateurs de la communication audiovisuelle mettent l'accent sur l'indépendance de la ligne éditoriale, souligne le rapport présenté, mercredi à Rabat, lors d'une rencontre de communication, par le ministre de la Communication, Porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi.

Selon le rapport, le projet de Code de la presse et de l'édition stipule l'engagement de l'Etat à respecter l'indépendance des journaux et que l'aide publique à la presse est tributaire du respect de l'indépendance.

Au cours de l'année 2014, poursuit le rapport, le gouvernement a fait recours à la justice pour annuler une décision liée à la diffusion du droit d'informer au parlement sans lui accorder le droit de réponse, et la justice a donné raison au gouvernement, ajoutant que l'exécutif a fait recours à la Commission d'éthique au sein de la deuxième chaîne 2M soulevant l'absence d'équité dans le traitement du sujet de la politique gouvernementale liée au secteur de l'électricité, dans le cadre d'un bulletin d'information précis.

S'agissant de la publication des journaux et périodiques dans le Royaume, le rapport précise que cette procédure repose sur la déclaration, sans aucune intervention du pouvoir exécutif, et non sur l'autorisation, notant qu'au cours de l'année 2014, aucun recours n'a été présenté à l'encontre des décisions de la Commission d'octroi de la carte de presse, sachant que ce droit de recours a été reconnu pour la première fois en faveur des personnes qui voient leurs demandes rejetées.

L'année 2014 a été également marquée par le renforcement de la transparence dans la répartition des annonces administratives, souligne le rapport, relevant qu'aucun cas de recours au boycott publicitaire pour exercer pression sur les journaux privés n'a été enregistré.

Le rapport note, à cet égard, que les éditeurs et annonceurs ont été encouragés à restructurer l'office de justification de la diffusion des journaux (OJD) afin de renforcer son indépendance et assurer la continuité de publication de ses données sur la propagation de la presse écrite.

Concernant la procédure d'appel d'offres en matière de recours à la production externe, le rapport indique que la SNRT a lancé un appel d'offres relatif aux programmes de la grille du mois de Ramadan 2014 pour les chaînes d'Al Oula, Tamazight et Laâyoune TV, faisant savoir que 164 projets de programmes ont été reçus dont 43 projets ont été jugés conformes aux conditions administratives établies, alors que les projets retenus aux cours des phases techniques et artistiques ont été au nombre de 25, et suite à l'étude financière et aux délibérations finales, 30 projets ont été retenus.

http://www.maghrebnaute.com/a-la-une/article/liberte-de-la-presse-pas-de-menace-les-medias-marocains-sont-libres_4788.html

Pour ce qui est de la deuxième chaîne, ajoute le rapport, un appel d'offres pour les projets de programmes pour les grilles du mois Ramadan 2014 a abouti à la sélection de 35 projets parmi 90 présentées par 42 sociétés de production.

Le rapport note, par ailleurs, que dans le cadre du renforcement de la déontologie de la profession, au cours de l'année 2014, la Société Nationale de Radiodiffusion et de Télévision (SNRT) et la SOREAD 2M ont activé les commissions d'éthique qui ont reçu plusieurs réclamations à propos de certains programmes audiovisuels diffusés sur les deux chaînes.

L'année 2014 a été aussi marquée par l'absence des cas de violation du droit de fonder des associations ou du droit de grève reconnus aux journalistes qui ont été assistés par les autorités à fonder des associations professionnelles, étant donné qu'un bon nombre d'associations professionnelles relevant du secteur de l'information et de la communication ainsi que de la presse électronique a vu le jour au niveau national et régional, ajoute le rapport.

De même, le rapport souligne que dans le cadre de la mise en œuvre de l'approche participative en matière d'élaboration du projet de Code de la presse et l'édition, plusieurs instances professionnelles ont présenté leurs propositions et suggestions, ajoutant qu'il s'agit notamment de la Fédération Marocaine des Editeurs des Journaux (trois mémorandums), le Syndicat National de la Presse Marocaine (04 mémorandums), la Fédération Marocaine du l'Information (un seul mémorandum), l'association Adala (2 mémorandums) et la Fédération nationale de la presse, l'information et la communication (un seul mémorandum).

Les institutions nationales ont également présenté des mémorandums, (la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle et le **Conseil national des droits de l'Homme**), et les organisations internationales (l'Organisation des Nations Unies pour l'Education, la Science et la Culture, UNESCO, et Reporters sans frontières), poursuit le rapport.

Et d'ajouter que la concertation avec les instances professionnels relevant du secteur de la publicité a été poursuivie au cours de l'année 2014 en vue de le promouvoir assurer la transparence, l'égalité des chances, la libre concurrence et asseoir les mécanismes d'autorégulation de ce secteur.